

قرار مجلس الأمن 1907 ضد إريتريا

حيثياته وخلفياته وإشكالياته وأبعاده

بِقَلْمِ دَاهْمَ حَسَنَ دَطْيَ



الفصل الثاني - الحلقة التاسعة

السياسة الأثيوبية حيال الصومال والمنطقة

بعد استعراض الأزمة الصومالية المركبة وتحديد عناصرها المحورية، سنتوقف الآن على سياسة كل من أثيوبيا والولايات المتحدة وإريتريا حيال الصومال والأزمة التي تهدد وجوده على خارطة القرن الأفريقي، وذلك بغية تسلط الأضواء الكاشفة لحقيقة وأبعاد دور كل واحدة منهم على حدا، للحيلولة دون اختلاط الحابل بالنابل، ولقطع الطريق على الذين يحاولون عبر جميع السبل والوسائل الالتفاف على حقائق تاريخية موثقة، وقرائن سياسية مؤرخة، ودلائل قانونية مسجلة، خلف شعارات برافة وطروحتات فضفاضة، لإخفاء طبيعة أجندتهم السياسية وما يدعونه بمصالحهم الأمنية القومية في الصومال.

السياسة الأثيوبية في الصومال

السياسة الأثيوبية إزاء الصومال ليست وليدة الساعة، بقدر ما تعود جذورها إلى نهاية القرن التاسع عشر، وبما أن هذا الموضوع شائك وعميق وليس موضع دراستنا الراهنة، فإننا سنكتفي فقط بالوقوف على محطاتها التاريخية المفصلية لتسلیط الأضواء على دوافعها وغاياتها الأثيوبية الخالصة من ناحية وعلى أبعادها الدولية من ناحية أخرى، ويعزى ذلك إلى أن أثيوبيا تتسم بخصائص خاصة منها قيامها على قاعدة التوسيع انطلاقاً من مملكة شوا 896 - 1289 لغاية الإمبراطور هيلا سلاسي 1930 - 1974، مروراً بمؤسس دولة أثيوبيا الحديثة منيليك الثاني 1884 - 1913، ولم يشذ عن هذه القاعدة الأثيوبية التاريخية الثابتة لا الكولونيال منغستو هيلا ماريا 1974 - 1991، ولا ملس زيناوي 1991- 2012 ثم هيلا ماريام دسالين 2012 - ...، وكان التاريخ بالنسبة لهؤلاء الحكماء الأثيوبيين يكرر نفسه

وبصورة مستقيمة ورتيبة خارجة عن الجدلية التاريخية ذاتها التي تحكم وتحكم في التاريخ ذاته بقدر حكمه وتحكمه عليها في ذات الآن.

والقاسم المشترك بين هؤلاء الحكام الأثيوبيين على منذ نهاية القرن التاسع عشر ولغاية القرن الحادي والعشرين هو ممارسة شتى أنواع الاضطهاد والقمع على الصعيد الداخلي، ونهج سياسة توسعية نحو دول الجوار، وعقد تحالفات دولية تستغل في السياسة الداخلية والإقليمية، بقدر ما تكون أيضاً أداة لتنفيذ الأجندة الدولية في منطقة القرن الأفريقي ذات الأهمية الجيو-إستراتيجية في جنوب حوض البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وفي منطقة حوض نهر النيل أيضاً.

1 - الملك منيليك الثاني 1884 - 1913

بعد تقاسم الدول الأوروبية القارة الأفريقية في مؤتمر برلين 1884 - 1885، غزا الملك منيليك الثاني مدينة هرر في عام 1887 وبسط عليها سلطته بعد صراعات دامية ودموية مع الصوماليين في مرحلة تاريخية غدت الحدود بين جميع الدول الأفريقية تأخذ صورتها النهائية على ضوء موازين القوى بين الدول الاستعمارية الأوروبية التي أبرمت جملة معااهدات لتوظيف جل طاقاتها في استغلال خيرات البلدان التي تستعمرها عوضاً من استنزاف إمكانياتها في صراعات فيما بينها ، قبل ان تقر رسمياً تلك المعااهدات الاستعمارية الخاصة برسم الحدود بين الدول الأفريقية من قبل منظمة الوحدة الأفريقية في قمة رؤساء دولها المنعقد بمصر في عام 1964. والذاكرة الجماعية الأثيوبية والصومالية محكمة والتي حد كبير بالمخزون التاريخي المتراكم ليس في نطاق الوعي، بل في دائرة اللاوعي يعود إلى حقبة تاريخية ضاربة أطنابها في القدم، أي ما قبل مؤتمر برلين في العقد ما قبل الأخير من القرن التاسع عشر، يطفو على السطح لمجرد حدوث توتر أو اندلاع شرارة ما هنا أو هناك، لتضفي عليها بعدها تاريخياً وسياسياً.

2 - الإمبراطور هيلي سلاسي 1930 - 1974

على غرار بقية أباطرة أثيوبيا سعى الإمبراطور هيلي سلاسي توسيع رقعة إمبراطوريته بدعم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول الجوار، أي الصومال واريتريا، وجيبوتي والسودان، ناسياً أو متناسياً بان عهد الفتوحات الاستعمارية قد ولى إلى غير رجعة، وان التوسع والت蔓延 على حساب الدول المجاورة لم يعد ممكناً، لأن الحدود بين الدول وبصرف البصر عن منطقتها وعقليتها وعمليتها غدت حقيقة تاريخية وقانونية وسياسية لا يمكن تجاوزها من دون خرق للقانون الدولي ولم يتحقق كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وفتذاك، والاتحاد الأفريقي حالياً. فالإمبراطور هيلي سلاسي الذي تسبب في قتل مئات الآلاف من الأثيوبيين جوعاً، ومارس سياسة البطش ضد الأثيوبيين المطالبين بحقوقهم السياسية والاقتصادية والثقافية الأساسية، ضم إقليم اوغادين الصومالي في عام 1954 وضم أيضاً اريتريا في عام 1962 إلى إمبراطوريته بدعم وتواءط من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكون أثيوبيا " صديقة " واشنطن على حد قول وزير خارجية أمريكا حينذاك، جون فوستر دالاس. و "الصداقة" التي يتحدث عنها دالاس تقوم

بطبيعة الحال على المصالح الأمريكية خاصة والغربية عامة التي تقوم الحكومة الأثيوبية بحمايتها بالإنابة وتتولى تنفيذها بالوكالة على حد سواء، مقابل حصولها على فتات مساعدات لا تتجاوز قصر الامبراطور وحاشيته.

ويذكر ان الروح التوسعية لدى النظام الإمبراطوري الأثيوبي لم تكن قاصرة على ضم إقليم اوغادين، بل كان ترمي لابتلاع عموم الصومال، بدليل اعتراض اثيوبيا على استقلال الصومال في يوليو عام 1960 بحجة انه جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية الأثيوبية، ولكن من دون جدوى. ورغم ذلك لم تعدل السلطة الأثيوبية عن سياستها التوسعية بدليل افعالها مناورات ومواجهات عسكرية على حدود البلدين في عام 1961 و 1964 و 1967. وبعد الانقلاب العسكري الذي قاده الجنرال محمد سيد بري في عام 1969، وتبني نظام حكم اشتراكي وتقديم التسهيلات والقواعد العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق في بربره وغيرها من الأراضي الصومالية، أخذ الصراع الأثيوبي بعدا دوليا في سياق الحرب الباردة بين واشنطن وموسكو، فعمدت الحكومة الأثيوبية على التنسيق والتعاون مع الإدارة الأمريكية وبشتبه السبب بغية زعزعة امن واستقرار الصومال و اختراع نسيج وحدته الوطنية لتوجيه الضربات اليه من خارجه ومن داخله بصورة منهجة.

3 - الكولونيال منغستو هيلى ماريام 1974 - 1991

انتهز بعض الضباط الأثيوبيين تصاعد موجة غضب الشعب الأثيوبي العارم ضد النظام الإمبراطوري الذي فشل في ادارة الدولة ، ولم يعد قادرا على توفير الحد الأدنى من الغذاء لشعبه الذي بات فريسة سهلة للمجاعة التي استفحلت وغرست انبابها المسمومة والقاتلة في قلب الشعب الأثيوبي، ومني القوات الأثيوبية في اريتريا بهزائم عسكرية ماحقة ومتلاحقة ، لكي يقوم بانقلاب عسكري بقيادة الكولونيال منغستو هيلى ماريام في عام 1974، وضع خاتمة نهائية لنظام إمبراطوري عتيق، وأقام على أنقاضه نظاما عسكريا ديكاتوريا ليس أفضل منه، مارس سياسة الاعتقالات العشوائية والاغتيالات الجماعية والقمع ضد فصائل المقاومة الأثيوبية، ومات المئات الآلاف من الأثيوبيين بطاعون المجاعة، وشن عشر حملات عسكرية واسعة النطاق للقضاء على الثورة الاريتيرية، ودخل في حرب طاحنة ضد الصومال، وابرم تحالفات عسكرية مع كل من الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الشرقية السابقة، واليمن الجنوبي السابق، وكوبا تنفيذا لسياسته الداخلية والإقليمية، وخدمة للإستراتيجية السوفيتية في منطقة القرن الأفريقي.

إذا كان النظام الإمبراطوري تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن النظام العسكري تحالف مع الاتحاد السوفيتي، ودخل في حرب مع الصومال في عام 1977 حول إقليم اوغادين بدعم عسكري ضخم من موسكو وهافانا. ثم شرعت الحكومة العسكرية الأثيوبية في دعم الفصائل الصومالية المعاشرة منها والانفصالية مثل "الحركة الوطنية الصومالية " في ارض الصومال و "الجبهة الديمقراطية لإنقاذ الصومال " في البونت لاند برئاسة عبد الله يوسف الذي شارك في عام 1982 في الهجوم العسكري الذي شنته القوات الأثيوبية ضد الصومال. وكان النظام الأثيوبي آنذاك يهدف ضمن ما يهدف الى إقامة إقليم اوغادين " الكجرى " الذي يتتألف من إقليم اوغادين في أثيوبيا والمناطق الصومالية الواقعة جنوب مقديشو

والأهلة بقبائل او غادينية ، وذلك بغية إطلال إثيوبيا على المحيط الهندي عبر ميناء كيسمايو الصومالي.

وإذا كان النظام العسكري الأثيوبي ينفذ أجندته الخاصة محلياً وفي كل من اريتريا والصومال، فإنه وفي نفس الوقت كان يطبق الإستراتيجية السوفيتية في إثيوبيا وفيسائر دول منطقة القرن الأفريقي وفي جنوب البحر الأحمر بالتنسيق مع اليمن الجنوبي سابقاً. وكما منيت الإستراتيجية الإثيوبية والأمريكية ابن عهد الامبراطور هيلا سلاسي بالفشل الذريع في إثيوبيا وفي هذا الجزء من القارة الأفريقية وسقط النظام الامبراطوري في أديس أبابا، فإن الإستراتيجية الإثيوبية والسوفيتية فشلت هي الأخرى وتهاوى نظام الطغمة العسكرية الإثيوبية وهرب قائد العقيد منغستو هيلا ماريا إلى زimbabوي.

4 - ملس زيناوي 1991 - 2012

سقط النظام العسكري الإثيوبي في عام 1991 من جراء الهزائم العسكرية الماحقة التي كبدته إياها الثورة الاريتيرية عامة والجبهة الشعبية لتحرير اريتريا خاصة، والجبهات الإثيوبية في مختلف الأقاليم الإثيوبية، ونشأ على ركامه "النظام الفيدرالي" الحالي بقيادة رئيس الوزراء ملس زيناوي، مفصلاً على مقاسات ثنائية، ويقع تحت السيطرة التامة للجبهة الشعبية لتحرير تجراي والتي تأسست في عام 1975 مطالبة باستقلال إقليم تجراي عن سائر الأقاليم الإثيوبية، وإقامة "جمهورية تجراي". وتم في عام 1994 اعتماد الدستور الإثيوبي الجديد والذي حرص على أن تتضمن مادته الـ 39 على "حق تقرير المصير" للقوميات الإثيوبية.

[115]

ولقد شرعت القيادة الإثيوبية في توسيع رقعة إقليم تجراي على حساب بعض الأقاليم الإثيوبية وعلى حساب الأراضي السيادية الاريتيرية والسودانية ، ولم يرف لها جفن في إعلان ذلك رسميًا في 12 أكتوبر عام 1997 ، بإصدارها خريطة جديدة لإقليم تجراي أجرت فيها تعديلات واسعة ليس على الحدود الإقليمية الإثيوبية الداخلية القائمة على قاعدة ثنائية، بل الحدود الدولية الإثيوبية مع كل من اريتريا والسودان، والتي أدت إلى نشوء حرب مدمرة بين إثيوبيا واريتريا في 1998 - 2000. وغزت إثيوبيا في ديسمبر 2006 الصومال تحت ذريعة محاربة الإرهاب خدمة لحسابات خاصة وتنفيذاً للأجندة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي.

ولفهم حقيقة وأبعاد السياسة الإثيوبية الراهنة في منطقة القرن الأفريقي، سيتم استعراض الخطوط العريضة للسياسة الإثيوبية الداخلية والإقليمية عامة والصومالية .

المسرح السياسي الداخلي الإثيوبي

قبل التطرق لسياسة الحكومة الإثيوبية الحالية حالياً الصومال، وبغية وضعها في سياقها العام ، نرى ضرورة التوقف برها على مستوى:

1 - السياسة الإثيوبية الداخلية في إقليم تجراي الذي تنتهي إليه القيادة المركزية الإثيوبية في أديس أبابا وعدد كبير من المسؤولين التجاريين الذين يسيطرون على آليات السلطة الأمنية

والعسكرية والاقتصادية والإعلامية في أثيوبيا مباشرة أو مداورة عبر توليهما المواقع الخلفية التي تؤهلهم على إدارة دفة الأمور بعيداً عن الأضواء الباهرة.

2 - السياسة الأثيوبية في بقية أقاليم البلاد.

3 - الإستراتيجية الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.

أولاً : مشروع انفصال إقليم تجراي

كشفت الأسبوعية الفرنسية " رسالة المحيط الهندي " في عددها الصادر في 24 سبتمبر 2005، بان الهيئة التنفيذية لـ " الجبهة الشعبية لتحرير تجراي " ناقشت في ذلك الشهر ورقة سياسية من ثمانية صفحات طرحت للنقاش الداخلي السري خيار انفصال تجراي عن بقية أجزاء أثيوبيا. [116] وهذا المشروع الانفصالي التجراوي تطرحه وتلوح به القيادة التجراوية الحاكمة في أديس أبابا عندما تشعر باهتزاز الأرض من تحت أقدامها. وهذا دليل ساطع بان مشروع فصل إقليم تجراي الذي طرح في عام 1975 لم تتخل عنه القيادة التجراوية.

ثانياً: إشعال التناقضات في تجراي

قامت القيادة التجراوية في أديس أبابا بتغذية وتعزيز التناقضات بين أفراد المجموعة الإثنية التجراوية ذاتها في إقليم تجراي التي تنتهي اليه على أساس مناطقي، أي مقلبي، و اكسوم، وعدوا، وشيري... الخ. ونهجت ومازالت تنهج سياسة تنمية غير متوازنة حسب موازين القوى بين أقطاب القيادة السياسية التجراوية الحاكمة، فخلقت مراكز نفوذ متصارعة ومتناطحة في إقليم تجراي، غير مبالغة بالعواقب الجسيمة المترتبة عليها. ونجم عن هذه السياسة :

- 1 - انطواء كل منطقة من مناطق إقليم تجراي على ذاتها.
- 2 - تضاعف التوتر بين المناطق التجراوية من جهة و بين أقطابها من جهة أخرى.
- 3 - انعدام إمكانية وضع سياسة اقتصادية تنمية متوازنة وعادلة.
- 4 - نمو وتصاعد التذمر الشعبي.
- 5 - بروز " الحركة التجراوية للديمقراطية والعدالة " في فبراير 2001 كقوى معارضة تطرح نفسها كبديل سياسي.

ثالثاً : خلق عداءات وصراعات حدودية لإقليم تجراي وجيرانه المحليين والخارجيين:

لم تكتف القيادة التجراوية بخلق فتن وتناقضات داخل إقليم تجراي وحسب، بل إنها افتعلت مشاحنات وعداءات وصراعات بين سكان إقليم تجراي وسائر جيرانه، الذي كان يعيش وإياهم في مناخ مفعم بالإخاء والوئام والسلام والتعاون. فيذكر بان الحكومة الفيدرالية أصدرت في 12 أكتوبر 1997 خريطة جديدة لإقليم تجراي عبر سلطتها الإقليمية في مقلبي، ونشرت تلك الخريطة في الصفحة الأولى في جريدة " وين " لسان حال " الجبهة الشعبية

لتحرير تجراي " قبل ان تعتمد رسميا من الحكومة الفيدرالية في اديس أبابا في 17 نوفمبر 1997 وتصك في العملة الأثيوبية الرسمية، أي البر، بصورة متزامنة مع صدور العملة الوطنية الاريتيرية "نفقة" وفي ذلك غير مؤشر.[117]

علمما ان النظام الأثيوبي حاول في بداية الأمر المراوغة زاعما ان تلك الخريطة ليست ملزمة بالضرورة للحكومة الأثيوبية، بقدر ما هي اجتهاد من طرف السلطة الإقليمية الفيدرالية التجراوية، ولكنها سرعان ما تراجعت عن موقفها، وتبننت نفس الخريطة الجديدة لإقليم تجراي التي خرقت المعاهدات الدولية التي بموجبها خططت ورسمت حدود اثيوبيا الدولية مع كل اريتريا والسودان ، وأجرت تعديلا جوهريا في حدود إقليم تجراي الفيدرالي على المستوى الأثيوبي وهذه قضية أخرى.

خريطة إقليم تجراي الجديدة التي فصلت على مقاس طموحات وأطماع القيادة التجراوية التوسعية على حساب ليس على حساب بعض الأقاليم الأثيوبية، وإنما على انقضاض القانون الدولي والمعاهدات الاستعمارية التي بموجبها حددت الحدود بين الدول الأفريقية.

أ - فعلى الصعيد الأثيوبي:

1 - ألحقت مناطق واسعة من إقليم ولو الأثيوبي الذين يقطنه الامحرا والعفر الى إقليم تجراي. وإذا علمنا بان الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية مفصلة على أساس اثنى، يمكن تصور وتخيل العواقب الجسيمة التي يمكن ان تنجم عن إشعال صراعات اثنية بين الأقاليم الفيدرالية الأثيوبيه.

2 - ضمت منطقة ولقايit التابعة تاريخيا لإقليم بقدر الذي يقطنه الامحرا الى إقليم تجراي. وهكذا اصبح بين عشية وضحاها ثمة حدود لتجراي مع السودان لأول مرة منذ بروزه في الخريطة الجيو- سياسية الأثيوبية بشكلها الحالي في منتصف القرن العشرين، أي بعد ضم إقليم أوغادين في عام 1954.

ب - وعلى الصعيد الدولي:

1 - ضمت الحكومة الأثيوبية أراضي سيادية اريترية الى إقليم تجراي خارقة وبصورة سافرة وصارخة للمعاهدات الاستعمارية الدولية الثلاث التي بمقتضاهما رسمت الحدود الدولية بين دولة اريتريا ودولة أثيوبيا في مطلع القرن العشرين، وهي معاهدة 1900، ومعاهدة 1902، ومعاهدة 1908.

2 - وهناك خلاف حدودي بين السودان وأثيوبيا في منطقة الفشقة والقلابات الحدودية الأثيوبيه - السودانية المرسومة وفق اتفاقية عام 1902 بين منيليك الثاني وبريطانيا التي كانت تستعمر السودان آنذاك. فالحكومة الأثيوبية أخلت هذه المنطقة من أبناء قومية الامحرا، واستوطنت في محلهم مجموعة مواطنين من إقليم تجراي بحيث يكون امتدادا وتمددا لأقليم تجراي، وذلك حتى يكون طريق - خط ميناء بورتسودان - مقللي سالكا. ويقول الباحث السوداني د.حسن مكي، المعروف بصداقته الحميمة مع الحكومة الأثيوبية الحالية ان "أثيوبيا تريد فرض الأمر الواقع ولا تزيد ترسيم الحدود، لأن الترسيم في نظرها يحرم المزارعين الأثيوبيين من الزراعة في مناطق خصبة".[118]

بإختصار شديد، هذا هو الحلم الكابوسي لـ "تجراي الكبرى" لحكام أثيوبيا.

ثانيا: زعزعة الأقاليم الأثيوبية داخليا وخارجيا

تحكم الحكومة الفيدرالية المركزية في أديس أبابا على كل الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية بسيطرتها على الجهاز التنفيذي السياسي، والمؤسسة العسكرية، والأمنية والاقتصادية، في جميع تلك الأقاليم، هذا مما يؤهلها على تطبيق سياسة "فرق تسد" من دون حسيب وبلا رقيب بغية إحكام قبضتها على كل الأقاليم. وهكذا شرعت في إشعال فتنة حدودية خبيثة بين كل الأقاليم الأثيوبية العشرة. ومن عجائب السلوك السياسي للحكومة الفيدرالية ان تخلق مشاكل لإقليم تجراي الذي تنتهي إليه، مع كل من إقليم ولو وإقليم بقمدر ليس في إطار إرباك الإقليم في أفضل الفرضيات، وإنما ضمن حسابات سياسية تعود إلى البرامج التأسيسي لجبهة تجراي لعام 1975، والناتص على فصل إقليم تجراي عن بقية أثيوبيا وتوسيع رقعته الجغرافية على أنقاض الإقليمين المذكورين آنفاً من ناحية، وعلى حساب أراضي سيادية اريترية وسودانية من ناحية أخرى، بحيث يكون مؤهلاً من الزاوية الاقتصادية على القيام ككيان منفصل عن أثيوبيا. ولكن النتيجة المتمخضة عن ذلك هي انعزاز إقليم تجراي عن محیطه وانقطاع تواصله الطبيعي مع جيرانه، وبات في حالة شبه حصار جغرافي وسياسي واقتصادي واجتماعي ونفسي.[119]

وإذا كان الوضع كذلك في إقليم تجراي، فإن الأمور ليست بالأفضل في بقية الأقاليم الفيدرالية التسعة الأخرى التي تزخر بتناقضات داخلية لا عد لها ولا حصر. فعلى سبيل المثال إن السلطة الأثيوبية أقامت خمسة أحزاب في الإقليم العفري على أساس قبائلي، هذا مما فجر صراعات ومشاكل لم تحدث في يوم من الأيام في هذا الإقليم على مدى تاريخه القديم أو الحديث. وروى لي ذات مرة أحد الكوادر العفريات الأثيوبيات بأن أحد أعيان الإقليم العفري سُئل ذات مرة المندوب السياسي التجراوي في سيمnar سياسي عن الحكمة من تأسيس تلك الأحزاب السياسية التي غدت تتآكل فيما بينها، وان مسئولي الإقليم أمسوا يهدرون جل وقتهم وجهدهم في العثور على حلول لتلك الخلافات التي لا بداية لها ولا نهاية، ولم تعد لديهم لا الطاقة ولا الوقت للاهتمام بالمشاريع التنموية لإقليم. فما كان من المندوب السياسي التجراوي إلا بالرد عليه قائلاً: "نريد تنمية هذا الإقليم، وان التنمية لا يمكنها ان تتحقق من دون ديمقراطية، والديمقراطية لا تقوم إلا على أساس التعددية الحزبية. ولذا تم تأسيس تلك الأحزاب السياسية في إقليمكم . فرد عليه الرجل المسن بالقول إذا كان ذلك كذلك فلماذا لا تقيمون الديمقراطية في إقليم تجراي الفيدرالي ، فاحتار المسؤول الأثيوبي وأربكه ذلك السؤال الجريء والمفعم، ولم يرد عليه وانتقل بالحديث إلى موضوع آخر في محاولة هروبية مكشوفة." والمعلوم ان قيام أي حزب منافس لـ "الجبهة الشعبية لتحرير تجراي" في إقليم تجراي ممنوع منعاً باتاً، بينما تعمد الحكومة على توالد وتكاثر الأحزاب في بقية الأقاليم الأثيوبية الأخرى.[120]

ويمكن قياس التناقضات الداخلية التي تتبع بها كل الأقاليم الفيدرالية الأخرى على مقاييس المشاكل التي تم الإشارة إليها في الإقليم التجراوي والعفري، وما يهمنا في هذا الصدد هو التلميح إلى ان الحكومة الأثيوبية وفي سياق إستراتيجية "فرق تسد" وضرب الأقاليم الفيدرالية الأثيوبية الواحدة بالأخرى، خلقت صراعات حدودية بين إقليم تجراي ولو وبقمدر، وبين العفر والعيسي، وبين العيسي والصومال، وبين الصومال والأورومو، وبين

الاورومو وبن شنقول، وبين بن شنقول والامحرا... الخ. في خطوة سياسية فريدة وشاذة تفقر لأبسط قدر من روح المسؤولية.

فالشعب الأثيوبي الذي سئم سياسة الحكومة الفيدرالية، قال كلمته عندما أتيح له المجال ، وذلك عبر صناديق الاقتراع في مايو 2005، أي لا لسياسة نظام ملس زيناوي الداخلية والخارجية، وتجسد ذلك الموقف بفوز أحزاب المعارضة في أديس أبابا مثلاً على 20 مقعداً من أصل 23 مقعداً برلمانياً، هذا مما أخرجها واجبرها على الهروب إلى الإمام، فقامت بعملية اعتقالات جماعية، وقتل وتهديد المواطنين وأحزاب المعارضة، وتزوير الأصوات التي أدانها المراقبون الدوليون وفي مقدمتهم آنا غوميس رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات الأثيوبية التي قالت في حديث مع " إذاعة فرنسا الدولية " في 3 نوفمبر 2005 " إن الحكومة الأثيوبية خنقت التطلعات الديمقراطية للشعب الأثيوبي ، وأنما غير قادرة على فهم دعوة رؤساء وقادة الدول الديمقراطية الغربية لمجلس زيناوي الذي يمارس أبشع أنواع العنف ضد شعبه، للمشاركة في المؤتمرات الدولية ". [121] ومن ناحيتها، انتقدت فصائل وأحزاب المعارضة الأثيوبية الموجودة في الداخل أو في المهجر السياسة الداخلية والخارجية لحكومة ملس زيناوي قائلة بأنها لم تجلب لهم سوى الخراب والدمار والمعاناة والحروب والفقر والمجاعة التي تهدد حياة ما لا يقل عن 10 مليون أثيوبي.

تدرج هذه الأحداث في سياق سياسة الجبهة الشعبية لتحرير تحراري التي لم تكن تهدف في يوم من الأيام لحكم أثيوبيا ، بقدر ما كان ترمي إلى اخذ الثأر التاريخي من قومية الامحرا من ناحية، وفصل إقليم تحراري عن أثيوبيا من ناحية أخرى، ولكن وعندما وجدت الطريق إلى أديس أبابا سالكا ومعبداً، استغلت تلك الفرصة التاريخية لبسط قبضتها على عموم البلاد ، وكانت ولا تظل توظف إمكانيات الدولة الأثيوبية ومؤسساتها لتنفيذ غاييتها الانفصالية. ومع استمرارها في الحكم، بانت القيادة التجراوية تتحرك في أربعة اتجاهات الأولى محلي تجراوي والثاني وطني إثيوبي والثالث توسيع إقليمي ، والرابع دولي وتحديداً أمريكي يتمثل في تنفيذ أجندـة الإدارـة الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي .